ارتباك العلاقة مع صندوق النقد والافق الجيوسياسي لتونس

طارق الكحلاوي

أفريل 2023

CESMA
Center of Strategic Studies on the Maghreb
مركز الدراسات الإستراتيجية حول المغرب العربي
Centre d'Etudes Stratégiques sur le Maghreb

مقدمة :

ستكون هذه الورقة امتدادا لما كنا عرضناه في ورقتنا السابقة التي قدمت مقاربة تاريخية طويلة الامد للعلاقة بين تونس وصندوق النقد الى حد الصائفة الماضية. وستتعرض لتطور العلاقة منذ اتفاق "الخبراء" التمهيدي مع الصندوق في منتصف أكتوبر 2022 الى مشاركة الوفد التونسي في "اجتماعات الربيع" للصندوق اثر تصريحات الرئيس قيس سعيد الرافضة لـ"لاملاءات الصندوق".

وقد كنا افترضنا في الورقة التي نشرناها في 22 جويلية 2022 مجموعة من الفرضيات وهي اساسا كالتالي :

- الاطراف المهيمنة تاريخيا على اتجاهات صندوق النقد اي دول قمة السبع (G-7) رغم انشداد خطابها وسرديتها السياسية نحو المسألة الديمقراطية، وهو ما يصبح أكثر وضوحا في سياق صدام مع قوى تميل للاوتوقراطية مثل روسيا في اطار الحرب في اوكرانيا، ونشرها بيانات متواترة منذ 25 جويلية بصفتها تلك اي (G-7) حول الحث على "اصلاحات ديمقراطية" فإن العامل الحاسم في قرارها في خصوص الملف التونسي لدى صندوق النقد ليس المسألة الديمقراطية .

- أن المحدد تاريخيا في قرار صندوق النقد والمركز الغربي المهيمن على قراراته في خصوص تونس كان بالاساس العامل الجيوسياسي-الامني، وذلك ضمن مقاربة للمنطقة العربية ككل تدعم فيها واشنطن والحلف الغربي انظمة محددة متموقعة في توجهاتها العامة في الاستراتيجية الامريكية-الغربية. وأن هذا الدعم المالي يتم ضمن وجهة نظر غربية "نيو ليبرالية" ترى اساسا ان تراجع دور الدولة في ادارة الشأن الاقتصادي والمالي شرط اساسي لاي تحسن للموازنات المالية. وانه لا يوجد اي مؤشر على ان صندوق النقد سيغير هذين العنصرين في مقاربته لعلاقته بتونس.

- وفقا للمقدمات اعلاه افترضنا ان تونس ستتوصل الى اتفاق مع صندوق النقد قبل نهاية العام 2022 خاصة ازاء تزايد المؤشرات على تعمق صعوبات الموازنات المالية. وإنها ستجد تجاوبا من قبل الطرف الغربي بالاساس لاسباب جيوسياسية امنية (اشرنا الى التخوف من انفلات الهجرة غير النظامية والتموقع في حزام الحلف العسكري للناتو في سياق المواجهة المتصاعدة مع التمدد الروسي) رغم انتقاداته الرسمية للمنحى التسلطي للرئيس قيس سعيد. وان ذلك سيحدث بداهة اذا تجاوبت السلطات التونسية مع المقاربة التقليدية لصندوق النقد اي خطوات من اجل تراجع دور الدولة في المجالين المالي والاقتصادي.

[1] منشورة في 22 جويلية 2022 :
https://drive.google.com/file/d/16_cRJiXXMilgLZFqqY3MvopefUkdi1z2/view?fbclid=IwAR00f1avpj9louEnCEeEZYrOj-bF7L7vg8_ZKhu7TU-99Vqk_jJqLKtw24vA

وفي الواقع توصل الصندوق مع السلطات التونسية الى اتفاق خبراء (Staff-level agreement) ضمن هذه الاحداثيات في 15 اكتوبر 2022، وتم تحديد موعد لعرض الملف التونسي على مجلس ادارة الصندوق يوم 19 ديسمبر 2022. غير انه قبل ايام من الموعد المذكور تم حذفه من اجندة اجتماعات ادارة المجلس دون تحديد موعد جديد. وبمرور الاسابيع والاشهر بدأت تلوح للافق ان تعطل الاتفاق ليس ناتجا عن مسائل اجرائية بل خلاف عميق ربما لا يمس التقني فقط ويمكن توصيفه بانه "ارتباك" في العلاقة ربما هو غير مسبوق في تاريخ العلاقة بين الطرفين.

سنتعرض في هذه الورقة الى مسألة اساسية هل كان حذف موعد الاتفاق النهائي من اجندة صندوق النقد ومن ثمة استمرار تعطله حتى الان تعبيرا عن ان هناك رفض من الجهات المانحة على اساس سياسي وخاصة لاستعمال الاتفاق كورقة ضغط ضد قيس سعيد ومنظومته الجديدة ام هو ناتج عن انسداد في العامل الحاسم المركب الذي اشتغلنا عليه (التموقع الجيوسياسي المقترن بمفهوم الاصلاح النيوليبرالي اي تراجع دور الدولة)؟

سنحاول الاجابة على ذلك من خلال طرح سؤالين محددين: اولا، **ما هي خلفية الانسداد الحالي في الاتفاق مع صندوق النقد هل هي تقنية-اقتصادية ام سياسية ام جيوسياسية؟** ثانيا، **هل الافق الجيوسياسي لتونس متنوع بما يسمح بتغيير ارتباطها التاريخي والتقليدي مع المركز الغربي نحو مركز نفوذ جديد الى الشرق؟**

-1-
بين "اتفاق الخبراء" و "رفض الاملاءات":
في خلفية تأزم العلاقة مع صندوق النقد

سنتتبع في هذا القسم تطور العلاقة بين تونس وصندوق النقد منذ "اتفاق الخبراء" في 15 أكتوبر 2022 الى اعلان الرئيس الصريح عن رفضه في 6 افريل 2023.

اتفاق الخبراء :

كان اتفاق الخبراء الذي تم اعلانه في 15 أكتوبر 2022 اعلان مبادئ عام لكنه تضمن على ما يكفي من التفاصيل لفهم الضوابط الرئيسية لتفعيل الاتفاق وخاصة تعهدات الحكومة في الاربعة سنوات التي ستتحصل عليها تونس على قرض بقيمة 1.9 مليار دولار. العنوان العام كما اسلفنا وكما هو متوقع تراجع الدولة اكثر الى الوراء في خصوص التدخل في الشأنين المالي والاقتصادي خاصة من خلال ثلاثة محاور :

-توسيع مجال الاستخلاص الضريبي باعتماد مبدأ "العدالة" مع دمج قطاعات جديدة : "زيادة العدالة الضريبية باتخاذ خطوات لدمج القطاع غير الرسمي تحت مظلة الشبكة الضريبية".

-تقليص الدعم وتوجيهه لمستحقيه عبر برامج "امان اجتماعي": "احتواء المصروفات وإتاحة الحيز المالي اللازم لتقديم الدعم الاجتماعي". وتم التأكيد في البيان على ان الحكومة بدأت بالفعل في ذلك في اشارة الى الزيادات المتواترة طيلة سنة 2022 في اسعار المحروقات. يقول البيان : "اتخذت السلطات عدة خطوات".

[2] أنظر موقع الصندوق بيان الاتفاق :

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/10/15/pr22353-tunisia-imf-staff-reaches-staff-level-agreement-on-an-extended-fund-facility-with-tunisia

بالفعل لاحتواء فاتورة الأجور في قطاع الخدمة المدنية، كما بدأت في الإلغاء التدريجي للدعم المعمم على الأسعار الذي يساهم في إهدار الموارد، حيث أجرت تعديلات دورية في الأسعار المحلية لربطها بالأسعار الدولية".

-تيسير الشروط القانونية من اجل فتح الباب لخوصصة المؤسسات العمومية خاصة تنقيح قانون المؤسسات العمومية: "العمل على تنفيذ خطة شاملة لإصلاح المؤسسات العمومية ، بدءا بإصدار قانون جديد لتنظيم هذه المؤسسات". ويضيف البيان في نفس الموضوع نقطة خاصة حول مضمون الاصلاح المنشود في القطاع العام: "دعم الحوكمة والشفافية في القطاع العام، بما في ذلك من خلال إجراء تشخيص شامل لأوضاع الحوكمة بهدف وضع خطة لتنفيذ الإصلاحات اللازمة".

في الملخص نحن ازاء شروط اتفاق تتضمن مواصلة اجراءات حاصلة اساسا (خاصة في مجال الدعم) واخرى لاتزال لم تنفذ بعد (خاصة قانون المؤسسات العمومية). في المقابل ينتهي البيان الى التأكيد على نقطة اساسية ستصبح مفصلية في الاشهر اللاحقة وايضا شرطا اساسيا اي توفير التمويلات الثنائية(bilateral financing):"يضطلع المجتمع الدولي بدور مهم في تيسير تنفيذ البرنامج الذي أعلنته السلطات، وذلك من خلال التعجيل بإتاحة التمويل اللازم لضمان نجاح السلطات في جهودها على صعيد السياسات والإصلاحات".

يبقى من حيث المقاربة الاتصالية بدا صندوق النقد تحت تاثير هاجس اساسي هو انه ليس بصدد القيام بإملاء "الاصلاحات" وانه نابع من الطرف التونسي. وهكذا بدأ البيان بجملة مفتاح: "البرنامج الجديد الذي تنفذه تونس بدعم من صندوق النقد الدولي" (Tunisia's new IMF-supported home-grown program) . ويأتي ذلك في سياق نفس عناصر الخطاب لتصريحات سابقة اشرنا اليها في الورقة السابقة خاصة مصطلح "تملك" (ownership) السلطات التونسية لبرنامج الاصلاحات، ويأتي هنا ايضا اصرار الصندوق على تقوم السلطات التونسية بـ"توضيح" مضمون البرنامج للراي العام حتى يكون نابعا من الصوت التونسي الرسمي.

كان من الواضح أيضا ان احد العوامل الاساسية التي سمحت بتيسير اتفاق الخبراء في اكتوبر هو الاتفاق بين الحكومة واتحاد الشغل حول الاجور في شهر سبتمبر والذي حدد سقف الزيادات في معدلات لا تتجاوز 3٪ و4٪ في القطاع العام والوظيفة العمومية. وهو ما ساهم في "التحكم في كتلة الاجور" بما هو مطلب ثابت لدى صندوق النقد بما في ذلك في اتفاق 2016، رغم ان الحكومة لم تلتزم بتطبيق الاتفاق حسب احتجاجات الاتحاد في وقت لاحق.[3]

[3] https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%BA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%86%D8%B5%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%88%D9%86%D8%AD%D9%85%D9%84%D9%87%D8%A7-

تعطل التمويل الثنائي الخليجي :

كانت دولتين خليجيتين وهما السعودية والامارات قد تعهدتا، حسب مصادر دبلوماسية وايضا حسب ما صدر في قانون المالية 2023، بتوفير مليار و500 مليون دولار كتمويل ثنائي في سياق توفير العملة الصعبة الضرورية التي تحتاجها الدولة في مواجهة الأعباء المالية خاصة منها التي تستوجب دفعًا بالعملة الصعبة.

لكن رغم إمضاء اتفاق الخبراء منتصف أكتوبر لم يتم تفعيل هذا "الوعد"، في حين أن مصر تحصلت مباشرة إثر توقيع اتفاق الخبراء على التمويلات الخليجية اللازمة لتعبئة الميزانية وهو ما سهل الاتفاق النهائي آخر شهر ديسمبر الماضي. لماذا تراجعت السعودية والإمارات؟

من الصعب استقراء موقف الطرفين من تصريحات رسمية فهي قليلة إن لم تكن منعدمة، وأيضًا من الصعب استقراء أي مواقف من مراكز بحث قريبة، فهي تقريبًا غير موجودة. سنحاول رغم ذلك تشكيل فكرة تقريبية مما هو متوفر من تصريحات ومواقف يمكن أن تحسب على المواقف الرسمية .

يجب بدءً أن نفصل بين الطرفين، السعودي والإماراتي. ليسا بالضرورة على ذات المهجة سواء في تصوراتهما الإقليمية عمومًا أو في خصوص تونس تحديدًا. غياب الأمير محمد بن سلمان عن "القمة السداسية" الأخيرة في أبو ظبي مؤشر آخر يضاف إلى مؤشرات أخرى أننا بصدد تباين بين الأميرين، بن سلمان وبن زايد، الذين كانا في قلب محور أساسي في المنطقة. لسنا بصدد ذكر دواعي الخلاف بين الطرفين، لكن ما يهمنا هو الشأن التونسي .

إذا بدأنا بمحددات الموقف الإماراتي بعيدًا عن التخمين النظري وفي غياب تصريحات رسمية حاسمة، يبقى من الممكن الإشارة إلى مقال لافت صدر في جريدة "الخليج" الإماراتية بتاريخ 19 جانفي الماضي خلال انعقاد "القمة الثلاثية" بعنوان: "الإمارات وتونس... مصالح متنامية". المقال تضمن تحليلاً تفصيليًا لا يبدو من قبيل الاجتهاد الشخصي لكاتبه حصرًا، ويبدو الأقرب لموقف شبه رسمي .

المقال يتضمن تقريبًا خارطة طريق دقيقة لضمان أي "دعم" إماراتي، وبعد عرض السردية الإماراتية السلبية لدور حركة النهضة في العشرية الأخيرة، ينتقل الكاتب إلى ما يشبه "روشتة" متطلبات الدعم الإماراتي لقيس سعيّد، ولعل أهم جملة تتضمن في نفس الوقت الجيوسياسي مع الاقتصادي هي التالية: "كما أن لدولة الإمارات مصالح جيو استراتيجية تتصل بجوار تونس لليبيا، ومصالح سياسية ترتبط بكون تونس رأس حربة عربية فرونكوفونية تسهم في التقارب الإماراتي - الفرنسي، ومصالح اقتصادية تتعلق بتطلع الإمارات إلى زيادة حجم التجارة البينية و الاستثمار في مشروعات برنامج التحول التونسي نحو الخصخصة، وتعزيز مكانة الموانئ الإماراتية منصةً لتجارة إعادة التصدير القادمة من شرق آسيا لتونس، وربما الاستفادة من علاقات السوق التونسية بالأسواق الأوروبية ".

[4] %D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

https://www.alkhaleej.ae/2023-01-19/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A

هكذا ما هو مطلوب من قيس سعيّد ليس فقط تموقعًا جيوسياسياً بل أيضًا ثمنًا مصلحيًا اقتصاديًا مباشرًا ضمن التوجه الجيوسياسي الإماراتي العام، سواء الحلف الإماراتي - الفرنسي، أو أيضًا التموقع في "طريق الحرير" الصيني. من الصعب أن نقترب من خلفية الموقف الإماراتي بشكل أوضح من ذلك. ورغم اختلاف دوافعهم لا تبدو محددات الموقف السعودي بعيدة عن الموقف الإماراتي، أي تضافر الجيوسياسي مع المصلحي الاقتصادي.

هناك تصريحات رسمية سعودية حول التوجه السعودي "الجديد" بشكل عام ولا تخص تونس حصرًا حول ربط أي مساعدات مالية أو قروض بشروط محددة، أهمها وأوضحها تصريحات وزير المالية السعودي محمد الجدعان في "منتدى دافوس" في شهر جانفي الماضي، إذ يقول: "اعتدنا على تقديم المنح والودائع المباشرة دون قيود ونقوم بتغيير ذلك.[5] نحن نعمل مع مؤسسات متعددة الأطراف لنقول في الواقع إننا بحاجة إلى رؤية الإصلاحات". ويضيف: "نحن نفرض ضرائب على شعبنا، ونتوقع أيضًا من الآخرين أن يفعلوا الشيء نفسه، وأن يبذلوا جهودهم. نريد المساعدة ولكننا نريدك أيضًا أن تؤدي دورك".

لم يتحدث الجدعان عن البعد الجيوسياسي، ولا يتوقع منه أن يفعل ذلك. لكن ما قاله متطابق مع تدوينات تصدر في وسائل التواصل الاجتماعي في صفحات موالية للموقف الرسمي. إحداها وردت في صفحة باسم الأمير محمد بن سلمان، ورغم أنها ليست صفحة رسمية، لكنها تبدو نسخة مطابقة للأصل لما قاله الجدعان.

الجملة الأولى مثلاً: "زمن العطاء السخي دون شروط ولّى من دون رجعة، اعتدنا تقديم المساعدات والدعم المالي دون شروط والآن تغيرت سياستنا..!"، تبدو رسالة شبه رسمية للأصدقاء قبل الخصوم بما في ذلك النظام المصري بقيادة السيسي الذي بصدد الحصول على قروض واستثمارات سعودية بلغت في شهر جوان الماضي فقط أكثر من 7 مليار دولار.

في جزء آخر من التدوينة نقرأ ما يلي: "هناك دول فقيرة أو بحاجة لمساعدات إنسانية أو في مجال البنى التحتية والتعليم والصحة، وهذه الأموال يجب أن تذهب لدعمها وتعزيزها أو إنشاء مراكز جديدة، بدلاً من توجيه المال لرئيس دولة ما وهو يقوم بالتصرف بها حسب أهوائه". وفي موضع آخر: "السعودية باتت تعتمد اليوم ما يعرف بحس الإنفاق الاستراتيجي".

هنا نحن بصدد رؤية لا تعتمد فقط التموقع الجيوسياسي الموالي فحسب، بل أيضًا تحوّل قوى مثل السعودية والإمارات إلى قوى إقليمية وسطى "middle powers" ترى أن ترسيخها وتوسعها لا يجب أن يكون على أساس إعلانات سياسية وإنشائيات بل مصالح اقتصادية ثابتة وعميقة يمكن أن تخلق تأثيرًا مستدامًا، وفي سياق تحالفات استراتيجية طويلة الأمد.

[5] https://www.reuters.com/world/middle-east/davos-2023-saudi-arabia-changing-no-strings-aid-finance-minister-says-2023-01-18/

السؤال إذًا من جانبين: هل يمكن أن يلتزم قيس سعيّد الذي يؤكد باستمرار على سياسة خارجية "بلا محاور" بالتموقع في محاور مختلطة ومتحركة في الوقت الذي يبدو فيه مكتفيًا بالتموقع "حذو" الجزائر؟

الجانب الثاني: هل يقبل بتموقع سعودي أو إماراتي عميق في الشأن الاقتصادي التونسي من خلال مثلاً التموقع في منشآت لوجيستية مفصلية، لنقل مثلاً أرصفة ميناء رادس، أو مشروع ميناء النفيضة للمياه العميقة أو أحد المطارات؟

نحن إزاء عرض "استراتيجي". لكن هل يمكن أن يحصل ذلك سواء من الطرف السعودي أو الإماراتي في علاقة بقيس سعيّد؟ هل يمكن أن يراه الطرفين كشخصية محورية قابلة للاستدامة؟ هنا ربما توجد شكوك كبرى لديهما يمكن أن "تفسر تراجعهما عن تقديم الدعم "الاستراتيجي".

في كل الحالات، بعد تراجع الاطراف الخليجية اصبح من المتوقع ان تتقدم الأطراف الغربية لتعويضها بدعم سريع يضمن توقيع الاتفاق النهائي بما يضمن على الأقل إبقاء البلد في حالة "إنعاش" وهو ما يعكس تخوفًا غربيًا، لنقل أوروبيًا (لنقل خاصة فرنسيًا إيطاليًا) من حالة "انهيار اجتماعي" وما يستتبعه من قوارب المهاجرين.

رفض قيس سعيد لاتفاق الخبراء من التلميح الى التصريح :

كما اشرنا اعلاه يعلن اتفاق الخبراء ان تونس "ستلغي تدريجياً الإعانات التي تشجع على الهدر" وتذكر خصخصة محتملة لبعض الشركات العامة، وهو خاصة الامر الذي أكدته بشكل واضح مديرة صندوق النقد الدولي في مقابلة بعد يوم واحد من الاتفاق في 16 أكتوبر[6]، ومن ناحية أخرى، فإن تصريحات سعيد المتكررة ترفض بوضوح إنهاء منظومة الدعم وخصخصة المؤسسات العمومية. واتت هذه التصريحات العلنية مباشرة بعد "اتفاق الخبراء" في لقاء مع رئيسة الحكومة يوم 10 نوفمبر 2022[7]، أو من خلال استقبال وزرائه خاصة وزير الشؤون الاجتماعية الذي ينظر اليه بوصفه مقربا من المنظمة النقابية في 16 نوفمبر[8]. وحافظ الرئيس على ذات الموقف طيلة الاشهر اللاحقة كما عبر عنه بشكل متواتر[9].

[6] https://www.youtube.com/watch?v=Qz2DsLQbj_A&t=13s

[7] شكك امين عام اتحاد الشغل الطبوبي انذاك في جدية الرئيس في رفضه لـ"التفويت في المؤسسات العمومية". أنظر :
https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%A8%D9%8B%D8%A7-%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D9%91%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9

المفارقة ان الحكومة اصدرت التشريع القانوني المطلوب من اتفاق الخبراء بعد اشهر. وكما نقل موقع "الشعب نيوز" التابع لاتحاد الشغل: "صادقت الحكومة، الخميس 9 فيفري، على تنقيح القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرّخ في أوّل فيفري 1989 والمتعلّق بالمساهمات في المنشآت والمؤسّسات العموميّة. ويتضمّن القانون آليات وأحكام تصرّف الدولة في مساهماتها في رأسمال المؤسّسات العمومية والمنشآت، سواء كانت ذات أغلبية أو بنسبة محدودة. وبمقتضى هذه المساهمات يتمّ تعيين المسؤولين الأُوَل بهذه المؤسّسات وتُحدَّد كيفية تصرّف الدولة في ملكيتها للمنشآت سواء بالمحافظة أو التفويت[10]". ونشأ جدال لاحقا بين قيادة اتحاد الشغل ووزراء من الحكومة حلو الموضوع. وقد صرح ممثلون للحكومة انه من الضروري التمييز بين "مؤسسات استراتيجية" واخرى "غير استراتيجية" عند الحديث عن موضوع الخصخصة وهو ما اثار غضب اتحاد الشغل[11].

[8] لقاء قيس سعيد بوزيره للشؤون الاجتماعية مالك الزاهي:
https://ar.businessnews.com.tn/%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF_%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%87%D9%8A_:_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%91_%D9%84%D9%8A%D8%B3_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%B7_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9_,520,30846,3

[9] أنظر مثلا تصريحه عند زيارة مؤسسة "سنيب لاباراس" الصحفية المملوكة من الدولة في 11 مارس 2023 :
https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/403325/%D8%B3%D8%B9%D9%8A-%D8%AF-%D9%84%D9%86-%D9%86-%D9%81%D8%B1-%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%B3-%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%B1%D8%AC%D9%88%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9

[10] التقرير يتضمن ايضا نقد لهذا الموقف وتأكيدا للشكوك الواردة في السابق من قيادات النقابية في جدية الرئيس في موقفه الرفض لمبدأ التفويت
https://echaabnews.tn/ar/article/16394/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%8A%D8%AD-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%A2%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9

[11] https://radioexpressfm.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%-D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%A7/

في ذات سياق تعطل التمويلات الثنائية واستمرار غموض الافق في خصوص الاتفاق مع صندوق النقد عاد موضوع هيكلة الديون تعود الى الواجهة. زار ايمانيول مولان مدير الخزانة الفرنسية تونس آخر جانفي الماضي. زيارة مولان تبدو مشابهة لزيارته في ذات التوقيت من العام الماضي خاصة بوصفه ايضا مدير "نادي باريس". نفس اللغط حصل هذه المرة ايضا، واطلقت زيارته كل التكهنات حول عودة ملف اعادة هيكلة الديون على الطاولة.

في نفس الوقت تقريبا صدر تقرير عن وكالة بلومبيرغ يذكر أن ملف تونس مع دول إفريقية أخرى حالتها التداينية "غير مستديمة" سيتم عرضه على "قمة العشرين" القادمة، ويتم الإشارة إلى "نادي باريس" تحديدًا.[12] التقرير الائتماني لمؤسسة "موديز" في اخر جانفي، "أمك صنافة" كما يصفها قيس سعيّد، يشير إلى أنه حتى باتفاق مع صندوق النقد الدولي لن يتحسن وضع التداين[13].

حتى شهر فيفري، بقي الرئيس في "محلك سر" يحافظ على الازدواجية بين الخطاب الإنشائي السياسي والأفعال "البراغماتية" التي تعترف وتقر بانتهاك السيادة. يتحدى النموذج الغربي بشكل صريح أو مستتر لكن يواصل مفاوضاته مع صندوق النقد الدولي، يطلب شطب الديون لكن يقوم بتنفيذ كل الشروط المطلوبة من صندوق النقد وآخرها تنقيح قانون المؤسسات العمومية بما يتيح وضع أسهمها في البورصة (تفويت بشكل مستتر).

والأهم مثلما أعلنت مديرة صندوق النقد من دبي الإماراتية أن "أصدقاء تونس" وعدوا بتنفيذ التعهدات. لا يوجد من تعهدات منتظرة أساسًا إلا تلك الخليجية (للتذكير حوالي المليار دولار ونصف المليار) كشرط لاستكمال شروط توقيع الاتفاق النهائي مع الصندوق.

في المقابل اصبحت مؤشرات التقارب التونسي الايطالي واضحة خاصة بعد تصريحات الرئيس قيس سعيد في اطار "مجلس امن قومي" يوم 21 فيفري في خصوص الافارقة جنوب الصحراء والتي اثارت جدلا دوليا بدءا من منظمة الاتحاد الافريقي التي وصفتها بالـ"العنصرية" الى الامم المتحدة والتي تم النظر اليها كصياغة تونسية لنظرية "الاستبدال الكبير"، وهو ما لفت انتباه الصحافة الدولية بما في ذلك المهتمة بالشأن الاقتصادي.[14] كان من المثير للانتباه انها اثارت ايضا انتقادات المؤسسات المالية الدولية التي تتجنب عادة التوغل في مجال ردود الفعل السياسية، بدءا من "البنك الدولي" الذي اعلن تعليق مناقشة برنامج "الشراكة" للسنوات القادمة مع تونس والتي كانت مقررة نهاية شهر مارس.[15] ولم يتأخر صندوق النقد ايضا عن التعبير عن موقف مشابه.[16] وهكذا اصبح التقارب التونسي الايطالي في ذاته، خاصة على محور الهجرة غير النظامية، يشوش على اللوبيينغ الايطالي من اجل منح تونس قرص الصندوق.

---

[12] https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-01-30/more-african-nations-are-expected-to-tap-the-g-20-s-debt-restructuring-plan

[13] https://www.tap.info.tn/en/Portal-Economy/15847229-delay-in-reaching

[14] انظر خاصة مقال مجلة الايكونوميست :
https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2023/03/02/tunisias-autocratic-ruler-adopts-the-great-replacement-theory

[15] https://www.middleeastmonitor.com/20230307-world-bank-suspends-future-work-with-tunisia-over-presidents-racist-comments/

[16] https://www.wsj.com/articles/imf-world-bank-pause-loans-to-tunisia-amid-crackdown-on-migrants-b683d08f

اللوبيينغ الايطالي: حظوظه وحدوده

مع حلول شهر مارس من روما إلى بروكسال إلى واشنطن فالجزائر، اضحت تونس وتحديدًا ملف قرض صندوق النقد الدولي على طاولة المباحثات الدولية والمحاور والضغط واللوبيينغ، وليس سرًا بل علنًا وعلى الملأ. لا شك أن الحكومة الإيطالية في قلب هذه العملية، لكن واشنطن على الخط كذلك وأيضًا الجزائر، ويبقى السؤال هل أن ما يحصل ضغط أم "لوبيينغ" أم خليط من الاثنين؟

كان أسبوعًا مليئًا بـ"انهيار وشيك في تونس، سينجر عنه انفلات الهجرة غير النظامية ولهذا يجب توقيع اتفاق صندوق النقد حالاً". هذه الفكرة تم تبنيها بشكل عام في العواصم الغربية وترديدها بشكل واسع. قائدة الأوركسترا كانت السلطات الإيطالية وخاصة رئيسة الحكومة جورجيا ميلوني، التي أصبح هذا الملف مركزيًا لديها إلى حد وصف "صحيفة "الفوليو" الإيطالية بأنها أضحت "هاجسًا (obsession).

ربما أوضح تصريحات إيطالية وأهمها هي التي صدرت في اواخر شهر مارس من قبل وزير الخارجية الإيطالي تاياني حين أعلن: "لقد تقدمت باقتراح خلال اجتماع مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي، يتمثل بـ"البدء بتقديم المساعدة لتونس، فدعونا ندفعها لإجراء الإصلاحات، ولنمنحها 300 مليون يورو على الفور، ثم بعد أن نتحقق من الإصلاحات، نعطيها 300 مليون أخرى، ثم 300 أخرى"[17].

ذلك مهم للغاية إذ أنه يشمل نقطتين أساسيتين: الأولى أنه وحتى "اللوبيينغ" الإيطالي فهو مشروط بالإصلاحات المضمنة في اتفاق الخبراء ومن ثمة ما يقوم به الإيطاليون هو "لوبيينغ" مع ضغط على الطرف التونسي. والنقطة الثانية أن إيطاليا تدفع نحو ملء فراغ التمويل الثنائي المالي خاصة من قبل دول الخليج وتعويضه بتمويل أوروبي جزئيًا على الأقل، وهو الشرط الآخر لصندوق النقد.

المسألة الأخرى، هي إشارة تاياني إلى أن دعمهم لقيس سعيّد هو أيضًا للوقوف أمام أي بديل إسلامي: "لا يمكننا إضاعة الوقت، وإلا فإننا نجازف بمحاباة الإخوان المسلمين". وأوضح "من الضروري أن لا نقلل من شأن المخاطر، فعلينا واجب مساعدة تونس"، التي "ينبغي عليها أن تجري الإصلاحات في الوقت نفسه".

اللوبيينغ الإيطالي متأت طبعًا من منسوب القلق الإيطالي الأكبر من أي طرف غربي آخر في علاقة بالهجرة غير النظامية، كما هو معلوم، وأيضًا من عوامل أخرى من أهمها التناغم المتزايد على الأقل في الخطاب تجاه الهجرة مع قيس سعيّد، ليس في خصوص الجمل العنصرية بقدر ما هو في السياسات العامة، خاصة التوجه نحو الطرد في خصوص المهاجرين غير النظاميين كخطوة أساسية للعب دور جدار الصد الأول.[2]

---

[17] https://www.assabahnews.tn/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/57311-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86%D9%86%D8%A7-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%AA-%D9%88%D8%A5%D9%84%D8%A7-%D9%81%D8%A5%D9%86%D9%86%D8%A7-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D9%81-%D8%A8%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86

التناغم والتداخل بين تونس وإيطاليا وصل حتى لمستوى اقتراح سياسة التأشيرات التونسية. مثلما هو واضح في تصريحات وزير الخارجية الإيطالي أمام لجنتي الخارجية في مجلسي الشيوخ والنواب الإيطاليين أنه أوضح لنظرائه الأوروبيين "سهولة اختراق الحدود التونسية"، مبرزًا حاجة تونس لطلب تأشيرة دخول للقادمين من ساحل العاج ودول إفريقيا جنوب الصحراء.

إيطاليا أيضًا في حلف استراتيجي طاقيًا وإقليميًا مع جزائر تبون، الحليف الأقرب للرئيس قيس سعيّد. للتذكير الرئيس الجزائري اعتبر في حواره الأخير على قناة الجزيرة أن "هناك مؤامرة على تونس" ملمحًا إلى دور مغربي فيها، وأنه يدعم سعيّد "أحب من أحب وكره من كره".

في كل الحالات، خلقت إيطاليا حالة استنفار أوروبية تجسمت في اجتماع مجلس أوروبا منذ أسبوع الذي جمع ممثلي الحكومات وفرضت عمليًا نقطة تونس في جدول الأعمال. وتمددت آثار حالة الاستنفار الإيطالية إلى الجانب الأمريكي، بدءًا من مكالمة سكرتير وزارة الخارجية الإيطاليRiccardo Guariglia مع نائبة وزيرة الخارجية الأمريكية Wendy Sherman يوم 17 مارس/آذار الماضي، والتي أشارت بوضوح إلى توافق على الانتباه لخطورة الوضع المالي في تونس.

وهو ما تكرر في حديث وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن في جلسة استماع الكونغرس مع إشارة واضحة لضرورة عقد اتفاق صندوق النقد وربطه بتنفيذ الإصلاحات، وربط كل ذلك بخطورة انفلات الهجرة غير النظامية. ثم كانت التصريحات الأهم بعد زيارة باربارا ليف، نائبة وزير الخارجية الأمريكي، إلى تونس يوم الخميس الماضي، والتي تحدثت فيها خاصة عن أن قرار تونس بتنفيذ الإصلاحات التي اقترحتها على صندوق النقد الدولي "قرار سيادي.. وإن قرروا ألا يفعلوا ذلك، فنحن حريصون على معرفة ما هي الخطة "ب" أو الخطة "ج"".

يبدو الطرف الأمريكي أقل تسامحًا ربما من الطرف الإيطالي تجاه قيس سعيّد، لكن هناك حتى الآن على الأقل إجماع على أن تونس يجب أن تنفذ الإصلاحات التي التزمت بها. حتى الأطراف الخليجية تبدو مترددة حتى الآن، وهو ما يبدو واضحًا في تكرر المكالمات الهاتفية بين الرئيس التونسي وأمير دولة قطر، وهو ما يشير إلى تردد قطري في التمويل الثنائي الذي يقدره موقع "البورصة" الإخباري التونسي بقيمة 500 مليون دولار.

اصبح مع شهر مارس السؤال الاكثر الحاحا: هل للرئيس خطة "ب"، أم أنه ببساطة يبحث عن تكتيك حافة الهاوية، بمعنى إما أن تقبلوا بشروطي أو تنهار المالية العمومية وينفتح تمامًا باب الهجرة غير النظامية؟

"اعلان رفض" اتفاق الخبراء :

كان اعلان الرئيس عن موقفه الواضح ضد "اتفاق الخبراء" بمناسبة ذكرى وفاة الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة يوم 6 افريل حيث قال: "الإملاءات التي تأتي من الخارج وتؤدّي لمزيد من التفقير مرفوضة"، مشيرا إلى أن "البديل هو التعويل على أنفسنا". واضاف لمزيد التعليل: "الدعم غير موجه إلى مستحقيه كما ينبغي ولا بد من إيجاد تصورات جديدة لكن السلم الأهلي ليس باللعبة والأمر الهين" [18].

يضاف الى ذلك ان الرئيس لم يمض حتى الان على تنقيح قانون المؤسسات العمومية، بما يؤكد تصريحاته السابقة الرافضة "التفويت" في المؤسسات العمومية. يضاف الى ذلك تواصل تعطل التمويلات الثنائية خاصة في سياق تغير النظرة الخليجية عموما في المنطقة وهو الامر الواضح في طريقة تصرفها في الملف المصري، اذ اصبحت شديدة التمسك بشروط صندوق النقد خاصة منها "تعويم الجنيه المصري"، بل تطالب ايضا بتغيير الفريق المشرف على السياسات المالية بما يعني تدخلا قويا في تسيير شؤون الدولة.[19] يحدث هذا مع النظام المصري الذي يوصف بانه "حليف قوي" عادة للعواصم الخليجية لاسيما الرياض وابو ظبي، فما بالك بقيس سعيد الذي يمكن توصيف علاقته بالاطراف الخليجية بانها "عادية" في احسن الحالات.

يجب التاكيد هنا اننا بصدد تصريح غير مسبوق لاعلى مسؤول في الدولة منذ الاستقلال تجاه صندوق النقد، ومن المفارقة أن يأتي ذلك من امام ضريح بورقيبة الذي أرسى السياسة التقليدية التونسية في التموقع ضمن الاستراتيجيا الغربية ومن ثمة ارساء علاقة تداين مع مؤسسستي صندوق النقد والبنك الدولي. هل ان خطاب 6 افريل هو مساءلة في العمق لهذا التموقع ومن ثمة تمهيد لتغيير التموقع الاستراتيجي للدولة ام ضغط تكتيكي من اجل تحسين شروط التفاوض مع صندوق النقد؟ في كل الحالات ما هي الامكانيات الحقيقية لدي تغيير في التوجهات الاستراتيجية؟

-2-
الافق الجيوسياسي لتونس : هل يحتمل قطيعة مع (G-7) والتوجه نحو الـ (BRICs)؟

السياق الموضوعي لخيارات تونس الجيوسياسية : هل يمكن ان توجد خطة "ب" بديلة عن التموقع في الحلف الغربي؟

تموقعت تونس منذ تأسيس دولة الاستقلال بشكل عام في مجال النفوذ الاستراتيجي الغربي بقيادة الولايات المتحدة.[20] ومنذ آخر الخمسينيات كان الدعم العسكري سلاحًا وتدريبًا يأتي من حلف الناتو وكان خط تمويلاتها خاصة منذ الستينيات (أي حتى عند تأسيس "الاشتراكية التونسية" من خلال سياسات التعاضد) يأتي أساسًا من مؤسسات "Bretton Woods system" أي مؤسسات التمويل الدولي التي أنشأتها واشنطن في سياق تأسيس مجال نفوذها بعد الحرب العالمية الثانية.

نشأ جدال منذ أشهر في خضم الضغط الدولي لكي تمضي تونس على حزمة "الإصلاحات" التي ستسمح باتفاق مع صندوق النقد الدولي حول إمكانية وجود "خطة ب" في إيجاد التمويلات. سبق أن تساءلنا طيلة الاشهر الماضية عن مدى تحوّز الرئيس قيس سعيّد على خطط بديلة إن لم يمض اتفاقًا مع صندوق النقد.

---

[18] خطاب 6 افريل من الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية :
https://www.facebook.com/watch/live/?extid=NS-UNK-UNK-UNK-AN_GK0T-GK1C&mibextid=2Rb1fB&ref=watch_permalink&v=1373541593431894

[19] https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-gulf-countries-want-better-returns-for-bailing-out-egypt-e6e8b047

[20] فصلت في ذلك في مقالي الذي نشرته قبل الثورة باسمي المستعار "الطاهر الأسود": الطاهر الاسود: "ثوابت العلاقات التونسية الامريكية بحلول الالفية الجديدة" أقلام اونلاين، العدد العاشر، السنة الثالثة، فيفري 2004 (لم يعد متاحا على شبكة الانترنت).

وبدت الاتصالات الاخيرة للخارجية التونسية خاصة مع الطرف الروسي محملة برسائل مبطنة حول تصور متقارب مع موسكو للعلاقات الدولية. حيث تضمن البلاغ الرسمي مثلا حول المكالمة الهاتفية بين نبيل عمار ولافروف في 30 مارس الجملة التالية: "تبادل الطرفان الرأي حول أهمية المواقف المتوازنة والمسؤولة في عالم يشهد تغيرات عميقة وسريعة."[21] وكان لافتا زيارات قام بها السفير الروسي في تونس الى وزيري الخارجية والتجارة مباشرة بعد المكالمة. وكانت ذروة هذه التصريحات حوار وزير الخارجية مع وكالة تونس افريقيا للانباء يوم 1 ماي، وجاء فيها على الخصوص: " حافظت تونس، خلال الحرب الباردة، على علاقات جيدة مع كل الشركاء، سواء حلف وارسو أو المعسكر الغربي وقد كانت لدينا علاقات جيدة جدا مع الطرفين وهو مكسب هام للدبلوماسية التونسية.

البريكس" هي مجموعة اقتصادية تختصر الحروف الأولي لأسماء دول البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب" إفريقيا، لكن الإتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يشكلان شريكين استراتيجيين لتونس، تماما مثل روسيا والصين."[22] الملفت أيضا في حوار نبيل عمار الحديث عن "خط احمر" تونسي في علاقة بمفاوضات صندوق النقد يتمثل فيما ذكره الرئيس في خطاب 6 افريل أي "السلم الأهلي". أيضا الملفت في نفس السياق نقده لموقف الأطراف الغربية في سياق المفاوضات، واشارته الى "التقاء المصلحة" مع "كل الشركاء": " لقد تعهّد شركاء تونس بدعمها، لكن على أرض الواقع، لا يوجد شيء ملموس وهو ما يدل على وجود تناقض بين القول والفعل .. إن التطوّر الاقتصادي لتونس وازدهارها يصبان في مصلحة مختلف الأطراف ومصلحتنا تلتقى مع مصلحة كل شركائنا." بما يمكن ان يحيل على ان مصلحة تونس يمكن ان تتجاوز النطاق الغربي التقليدي.

تساءلت نائبة وزير الخارجية الأمريكي بابارا ليف (Barbara Leaf) يوم 23 مارس علنًا عما إذا كانت هناك مثل هذه الخطط ("خطة ب أو خطة ج" مثلما قالت)،[23] والسفير الفرنسي في تونس عبر بعد يويمين من ذلك عن اعتقاده أنه لا توجد "خطة بديلة"،[24] في حين وزير الخارجية الإيطالي أشار علناً إلى الموضوع معبرًا عن خوفه أن يملأ فراغ التدخل الأوروبي تدخلاً صينيًا-روسيًا، ثم حديثه لاحقا عن تخوفات من "قواعد روسية" في شمال افريقيا[25].

---

[21] أنظر صفحة وزارة الخارجية التونسية :
https://www.facebook.com/photo.php?fbid=605916201579005&set=pb.100064818906255.-2207520000.&type=3

[23] https://www.facebook.com/photo/?fbid=6253355463037737&set=a.252639480240014&locale=ar_AR

[23] حوار في اذاعة ديوان اف ام في برنامج الانترفيو يوم 23 مارس:
https://www.youtube.com/watch?v=4ii6eqSTKuU

[24] تصريح لوكالة تونس افريقيا للانباء الرسمية التونسية بتاريخ 25 مارس:
https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%AA%D8%BA%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-%D8%AA-%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

[25] نظر تصريحه لصحيفة "كوريري ديلا سيرا" بتاريخ 27 مارس
https://www.agenzianova.com/en/news/minister-tajani-it-is-necessary-to-help-tunisia/

أنظر ايضا تصريحه يوم 6 افريل في علاقة بالتخوف من وجود قواعد روسية في شمال افريقيا وذلك اثر مكالمة هاتفية بين ويري الخارجية التونسي والروسي
https://acharaa.com/%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a/%d9%88%d8%b2%d9%8a%d8%b1-%d8%ae%d8%a7%d8%b1%d8%ac%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%8a%d8%b7%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a7-%d9%8a%d8%aa%d8%ad%d8%af%d8%ab-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b6%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b5/

هناك ايضا تصريحات كريس مورفي عضو لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الامريكي النائب الديمقراطي البارز (والمقرب من بايدن) حول تخوفات امريكية ايضا من "عرض صيني" على تونس والدواعي الامنية والعسكرية "لاستمرار دعم امريكي لتونس.[26] وقد لخصت ورقة منشورة من قبل "معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى (The Washington Institute for Near East Policy) في 6 افريل مجمل المخاوف الغربية المتزايدة مؤخرا في خصوص امكانيات توسع النفوذ الصيني في تونس، ولو انها تنتهي الى خلاصات تشكك في امكانية نجاح ذلك[27].

لكن بمعزل عن وجود قيس سعيّد من عدمه، من الضروري طرح سؤال استراتيجي: هل يمكن أن توجد "خطة ب"؟ بمعنى هل يمكن لتونس أن تجد تموقعًا آخر يتيح لها دعمًا أمنيًا/عسكريًا وخط تمويل بديل عن الحلف الغربي القائم بقيادة واشنطن؟ وهنا نطرح السؤال في علاقة بالسياق الدولي الراهن ومدى مقبولية ليس القرار السياسي التونسي بل أساسًا الأطراف التي يمكن أن تكون معنية أيضًا بهكذا عرض.

من أجل مواجهة هذا السؤال شديد التركيب علينا أن نطرح مجموعة أسئلة فرعية: أولاً وخاصة هل يمكن أن تعوّل تونس فقط في اللحظة الراهنة على "مقدراتها الذاتية" (أي دون تمويلات أجنبية) مثلما يردد الرئيس للخروج من أزمة المالية العمومية؟

ثانيًا إن كان لا بد من إيجاد خط تمويل أو دعم أجنبي هل يمكن أن تتموقع تونس في حلف آخر غير الحلف الغربي؟ هل هناك رغبة أو استعداد لأن يهتم أصلاً أي حلف آخر بدعم تونس إن طلبت ذلك؟ وهنا ستكون منهجيتنا ليس "التفكير حسب الرغبة" (wishful thinking) بل على أساس إمكانات الواقع وموازين القوى، حسب ما تتيحه عوامل القوة وخصوصيات "الوجود الجيوسياسي" التونسي.

لن ندع الإجابة عن كل الأسئلة في هذا المقال المقتضب، لكن يمكن أن نبدأ بطرح منطلقات أساسية لبعض الإجابات.

---

[26] حوار كريس مورفي في "معهد السلام الامريكي" يوم 11 افريل
https://www.youtube.com/watch?v=w3O4vFEF1fM

[27] لويس دوجيت-جروس، صابينا هينبيرغ، "وجود الصين في تونس: ألى مدى وصل، والى اين يتجه؟" ورقات "معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى"، المرصد السياسي، 6 افريل 2023
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/wjwd-alsyn-fy-twns-aly-ay-mdy-wsl-waly-ayn-ytjh

أولاً، تفاعلاً مع ما يطرحه الرئيس وبعض مساندیه، هل يمكن واقعيًا التعويل في المرحلة الراهنة (إزاء عجز ميزانيتي 2022 و2023 يصل إلى حوالي 14 مليار دينار) على مقدرات تونس الذاتية؟ لندع جانبًا أرقام "الصلح الجزائي" والتي يعكس تعطلها السريع رغم إشراف الرئيس المطلق عليها وعلى كل أجهزة الدولة، صعوبة وتعقيد الموضوع، حتى أرقام الفسفاط لا يمكن أن تفي بالحاجة فتقديرات عودتها لوضع سنة 2010 على مستوى الإنتاج هو ربما الطموح الأكثر واقعية ولن يحل ذلك بأي شكل مشكل العجز في الميزانية بل ربما يرمم بعض أوضاع شركة فسفاط قفصة نفسها وبعض المؤسسات العمومية الأخرى على أقصى تقدير.

صحيح ان هناك مقترحات لتجاوز الطرق التقليدية وطرح تصور "وطني" بالتعويل على موارد داخلية مثلما يشير بشكل متواتر الباحث في "المنتدى الاقتصادي والاجتماعي" الدكتور عبد الجليل البدوي في مقاربة نقدية لصندوق النقد خاصة على اساس تقييم ميراث "الاصلاحات" التي تمت برعايته في دول الجنوب.[28] هناك ايضا الورقات البحثية التي نشرها "المرصد التونسي للاقتصاد" حول "بدائل تقنية" مثل"swaps"والتي تسمح بتجنب استعمال الدولار والتعويل على عملات وطنية واسلوب مقايضة السلع ووالتعامل الثنائي المباشر بين البنوك المركزية [29]
لكن هذا التصور يفرض في نهاية الامر تفاعلا واستعدادا من الطرف الاخر وهو اساسا الصيني حسبما تذكر ورقة "المرصد"، ومن ثمة تحيلنا مرة اخرى على ان القرار يبقى جيوسياسي وليس تقني.

اذا الإجابة القصيرة والمباشرة: من الصعب في السياق الحالي وضمن الاليات التقنية التقليدية خاصة اذا حافظت تونس على تموقعها التقليدي ضمن اطار النفوذ الغربي التعويل على قدرات تونس الذاتية خاصة لتوفير العملة الصعبة للقيام بشراءات مواد أساسية من السوق العالمية منها الحبوب والمحروقات.

[28] انظر دراسته المفاصلة في نقد ميزانية 2022 ومن ثمة "الاصلاحات الليبرالية" المضمنة فيها بتوجيه من صندوق النقد
https://ftdes.net/ar/etude-loi-de-finances-2022/

[29] أنظر مثلا اخر هذه الدراسات عن "المرصد" من انجاز الباحث فيه شفيق روين في تفاعل مع الجدال الراهن حول مدى وجود بدائل عن صندوق النقد
http://www.economie-tunisie.org/fr/Sortir_du_FMI_Partie_1_Diversifier

ثانيًا، هل يمكن أن تغيّر تونس تموقعها الاستراتيجي إن قررت ذلك؟ هناك شقين لهذا السؤال: الأول هل يسمح تشابك العلاقات الطويل وتقريبًا الهيكلي مع الغرب بتغيير سهل وسريع يسمح بمواجهة الوضع المالي الراهن؟ وهل أن هناك حلف آخر قائم يمكن أن يوفر لتونس واقعيًا الدعم العسكري/الأمني وأيضًا المال الاقتصادي طويل الأمد؟

في الشق الأول، العلاقات طويلة الأمد مع الحلف الغربي في أبعادها العسكرية/المالية/الاقتصادية/ الثقافية (خاصة الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وربما ألمانيا بدرجة أقل) والتي ترجع أسسها التاريخية إلى تشكل الرأسمالية الغربية في ذاتها في المدن الإيطالية وموانئ المتوسط خاصة مارسيليا خلال القرن السادس عشر، لم تكن مصادفة بل تتأتى من التموقع الجيوسياسي لتونس في قلب المتوسط وبناء على التركيبة الاقتصادية لتونس (سابقًا إفريقية) بوصف هيمنة اقتصادها الفلاحي لكن المرتبط أيضًا بنزعة نحو التعويل على التبادل التجاري مع السياق القريب خاصة الضفة الشمالية (الإيطالية-الفرنسية). بمعنى آخر، هناك قواعد لعبة هيكلية تفرضها الجغرافيا.

هذا يدفعنا إلى الشق الثاني: القطب الصيني (وليس الروسي فعلاً إلا حليف صغير له من زاوية الإمكانات المحتملة عامة عسكريًا واقتصاديًا) بعيد جدًا جغرافيًا، وإذ يستطيع تقديم حقن مالية فإن تونس ليست في مجال نفوذه المباشر. يمكن أن نفهم تقاربًا جزائريًا (البعيدة جغرافيًا) بفضل مقدراتها الغازية والنفطية التي تسمح لها بتجاوز ولو نسبي لحقائق الجغرافيا، لكن ليس لتونس تلك المقدرات.

بمعنى آخر موضوعيًا ومع مسافة تاريخية كافية يمكن أن نقدم فرضية أن التموقع البورقيبي في المحور الغربي (ولم يكن أحمد بن صالح الإشتراكي في صراع مع بورقيبة حول ذلك) ناتج ليس عن شهوة بل عن حقائق عنيدة فرضتها قدرات تونس المحدودة مع تموقعها الجغرافي في المجال الجيوسياسي الغربي.

من جهة أخرى، مع الاتجاه العام في "تفكك العولمة"(deglobalization)بقيادة الغرب نفسه (الحرب التجارية المتصاعدة بقرر غربي ضد الصين لأسباب جيوسياسية أساسًا) يتجه العالم إلى تفكك "سلاسل التموين" (supply chains) بما يطرح جدًيا التوجه العام نحو العودة إلى استقواء الشبكات التجارية الإقليمية على حساب الشبكات العابرة للمحيطات والقارات، وهذا يعني ضرورة أن دولاً صغيرة مثل تونس ستجد نفسها معنية أساسًا بمحاولة الاستفادة من التقوقع في الإقليم المتوسطي والسعي للمشاركة في تعويض الدور الصيني والآسيوي عمومًا في "سلاسل التموين"، عوض التقارب مع الصين .

هذه الفرضية تبدو أكثر واقعية من الانخراط في "طريق الحرير" الصيني الذي لا يمكن أن ينجح دون شرخ استراتيجي في التحالف الأطلسي الغربي، إذ لا يمكن أن نتخيل أن تختار أوروبا الصين على أمريكا في السياق الراهن.

ثالثًا، هل هناك استعداد صيني للتركيز على اختراق قلب المتوسط وبالتالي الاهتمام استراتيجيًا بأن تكون تونس أن يكون Aiddata موطئ قدم؟ القطب الصيني هو بلا شك أهم قطب صاعد ومعني حسب تقرير أخير لموقع "مقرض الفرصة الأخيرة" للاقتصاديات الأكثر استدانة في العالم[30]، ومن ثمة يتموقع نظريًا كـ"خطة ب" خاصة بالنسبة لدول تمر بمأزق في علاقة بالمؤسسات المالية الدولية التي تخضع لتأثير غربي حاسم مثل صندوق النقد[31].

لكن بكل المؤشرات الحالية فإن القطب الصيني غير معني بعد بصراع مع واشنطن على مستوى دولي، هو معني مرحليًا ببسط نفوذه على بحر الصين أي الإقليم المباشر للأراضي الصينية وذلك لتأمين المضائق في المحيط الهندي والمحيط الهادي بما يؤمن حركة المبادلات الصينية .

المتوسط مهم من حيث تركيز "طريق الحرير" (ومن ثمة الحاجة للتموقع في موانئ مثل "النفيضة" القادم) لكن لا يبدو ذلك أولوية استراتيجية صينية تسمح بانخراط عميق مع تونس على حساب المشاغل الصينية المباشرة في المنطقة الآسيوية. أقصى تمدد استراتيجي ملح صيني الآن هو تأمين علاقات جديدة طويلة الأمد مع الدول النفطية العربية في الخليج، بما يفسر التقارب في كل المستويات مع السعودية والوساطة الأخيرة مع إيران.

وعلى هذا الاساس من المفهوم ان تتعامل الصين مع الحالة التونسية حتى الان من زاوية تشجيعها على الاقتراض من صندوق النقد، وهو الامر الذي عبر عنه سفير الصين في تونس في تصريحات مؤخرا لوكالة الانباء الرسمية التونسية[32]. ومن هذه الزاوية يبدو ان الصين تتعامل مع تونس في احسن الحالات بوصفها حالة مماثلة لحالات افريقية اخرى، اي يتم التعامل معها ضمن الاطر المالية التقليدية الغربية خاصة صندوق النقد وليس ضمن الصيغ التي تم مأسستها في اطار "البريكس"، وهي حالة زمبيا مثلا، رغم ان عبء الدين الزمبي وخاصة اعادة هيكلته تقع على كاهل الصين بوصفه الدائن الرئيسي بعكس الحالة التونسية[33].

[30] "China as an International Lender of Last Resort" AidData March 28, 2023
https://www.aiddata.org/publications/china-as-an-international-lender-of-last-resort

[31] "La Chine se substitue au FMI pour des pays endettés" RFI, March 29, 2023
https://www.rfi.fr/fr/podcasts/aujourd-hui-l-%C3%A9conomie/20230329-la-chine-se-substitue-au-fmi-pour-des-pays-endett%C3%A9s

[32] "La Chine contre l'ingérence dans les affaires intérieures de la Tunisie" TAP, 17 Mars 2023
https://www.tap.info.tn/fr/Portail-%C3%A0-la-Une-FR-top/16104603-la-chine-contre

[33] "China's first African debt rodeo is playing out in Zambia" Axios January 31, 2023
https://www.axios.com/2023/01/26/china-zambia-africa-debt-restructuring

للتذكير فإن الصين مع شركائها في "البريكس" قاموا بتأسيس منظومة تمويلية ومالية منذ سنة 2014 خاصة عبر "بنك التنمية الجديد" (New Development Bank) المماثل في الية عمله لمؤسسة "البنك الدولي" وايضا "ترتيبات الاحتياطي الاحتمالي" (Contingent Reserve Arrangement) المماثلة لالية عمل "صندوق النقد".[34] ولم تقدم تونس رسميا حتى الان اي طلب للانضمام الى هذه المؤسسات كما ان شروط الانضمام اليها تبدو معقدة وصعبة، وكانت اجابة المتحدث باسم الخارجية الصيني على سؤال صحفي حول امكانية انضمام تونس مؤخرا لبقة و عامة[35].

يبقى أن الدور الجزائري المتزايد واضح ويمكن أن يكون مؤشرًا على توفير ظروف مناسبة لإخافة الطرف الغربي من "استدارة تونسية نحو الشرق".

الدور الجزائري برز مثلاً في علاقة باللوبيينغ الإيطالي الحثيث مثلما هو واضح في المكالمة الهاتفية هذا الأسبوع بين وزيري خارجية البلدين والتي أكد فيها الطرف الإيطالي على "دور الجزائر الأساسي في ضمان الاستقرار في تونس"، لكن المثير للانتباه هو مقال صدر أيضًا هذا الأسبوع في جريدة "الوطن" الجزائرية (بالفرنسية) يشير إلى جهود الرئيس تبون في شهر رمضان لعقد "مؤتمر مانحين" عربي لجمع بين 4 و5 مليار دولار لكي تتجاوز تونس "الابتزاز" الغربي، حسب المقال .

التركيز على الجيوسياسي في الضغط الايطالي وردة الفعل الغربية

تواصل الضغط الايطالي في تصريحات وزير الخارجية الايطالي تاياني اخر شهر افريل وشملت تحذير لبقية الحلفاء الغربيين من العامل الجيوسياسي : "إنه الخطأ الذي يجب ألا يرتكبه الغرب، وقد قلته أيضًا لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن: دعونا لا نترك تونس بين أيادي روسية أو صينية"، وايضا الاقتصادي-المالي: "إيطاليا تفعل كل ما في وسعها من أجل تحرير تمويل لتونس من صندوق النقد الدولي لـ"تجنب أزمة مالية". دون الاشارة الى التحذير الامني من الهجرة غير النظامية فهو اهم المشاغل الايطالية من كل ذلك. وجدد تاياني على هذا الاساس تقديم العرض الايطالي: "الاقتراح الذي قدمناه، لكل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد والولايات المتحدة، هو تحرير (شريحة) تمويل (أولى) على الفور" من القرض المقدر بقيمة 1.9 مليار دولار و المضي قدمًا في الشريحتين الثانية والثالثة بناءً على الإصلاحات التي سينفذها ذلك البلد .

اتت هذه التصريحات في سياق اجتماع وزراء الخارجية الاوروبيين اخر شهر افريل في بروكسال. ورغم انه لم تصدر تصريحات رسمية اثر الاجتماع خاصة من بقية وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي فانه لم يتم ايضا اعلان دعم اوروبي للموقف الايطالي ولا ايضا توفير تمويلات اوروبية قبل توقيع الاتفاق مثلما سعت روما. صحيفة "لاريبوبليكا" الايطالية في عدد 26 افريل الماضي نقلت عن مصادر مطلعة ان الاجتماع تمخض عن رفض اي تمويل ثنائي قبل توقيع الاتفاق وتمسكا بشروط اتفاق 15 اكتوبر، بما يعني رفضا للعرض الايطالي. وتبع ذلك اعلان تأجيل زيارة وزراء الداخلية الاوروبيين الثلاثة (الايطالي والفرنسي والالماني) التي كانت منتظرة اخر شهر افريل والاكتفاء بزيارة المفوضة الاوروبية للداخلية والتي لم يستقبلها الرئيس سعيد بالمناسبة.

[34] حول المقارنة بين "ترتيبات الاحتياطي الاحتمالي" وصندوق النقد انظر خاصة
Würdemann, A. I. (2018). "The BRICS Contingent Reserve Arrangement: A Subversive Power Against the IMF's Conditionality?", The Journal of World Investment & Trade, 19(3), 570-593.

[35] الخارجية الصينية تعلق على امكانية انضمام تونس الى بريكس، 10 افريل 2023
https://sputnikarabic.ae/20230410/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-1075732661.html

يجب التذكير ان مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل اعلن في 20 مارس 2023، أن الاتحاد يشعر بالقلق إزاء تدهور الوضع السياسي والاقتصادي في تونس ويخشى انهيارها. وشدد على أن "الرئيس قيس سعيد يجب أن يوقع اتفاقا مع صندوق النقد الدولي وينفذه، وإلا فإن الوضع سيكون خطيرا للغاية بالنسبة إلى تونس". وأضاف أن "الاتحاد الأوروبي لا يمكنه مساعدة دولة غير قادرة على توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي". ويبدو ان الموقف الغالب اوروبيا يبقى هذا الموقف.

في نفس السياق اتت افادة جون هاريس نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى والمسؤول على الوضع في تونس في الخارجية الامريكية خلال جلسة الاستماع الخاصة بتونس يوم 26 افريل. المداخلة الهامة تم نشرها مكتوبة ايضا تستوجب التوقف فيها بعض الشيء نظرا لانها تعرض اكثر موقف مفصل ودقيق للادارة الامريكية في خصوص تونس.[36]

حدد هاريس في البداية احداثيات الموقف الامريكي بالتركيز على اربعة عناصر: "في هذه البيئة المضطربة، لدى الولايات المتحدة مصالح هامة توجه دبلوماسيتنا: إحباط انهيار اقتصادي من شأنه أن يزيد من زعزعة استقرار الوضع في تونس وإقليميا، بما في ذلك بالنسبة لحلفائنا في الناتو ؛ وتعزيز الحكم الديمقراطي والدستوري القادر على صون سيادة القانون، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتأمين الحريات الأساسية التي يعتز بها التونسيون ؛ وتحدي المحاولات الخبيثة التي يقوم بها خصومنا لاستغلال الاضطرابات التي تشهدها البلاد ضد المصالح التونسية والأمريكية على السواء ؛ والحفاظ على التعاون الحاسم مع الجيش التونسي، شريطة أن يظل غير سياسي ومهني، للضغط على الشبكات الإرهابية والحفاظ على قدرات الدعم لأنشطة الولايات المتحدة والحلفاء.

هكذا كانت المسائل الجيوسياسية الامنية الخاصة بالولايات المتحدة وحلفائها هي العوامل المهيمنة في تحديد الرؤية الامريكية لتونس. ولهذا فان اسئلة النائب كريس مورفي خلال جلسة الاستماع والحاحه على سبب عدم تخفيض المساعدات الامريكية للجيش التونسي مقابل تخفيضها في خصوص المجتمع المدني لم تلق الا اجابات عامة، وتأكيدا على ان العلاقة مع الجيش ما بقي "مهنيا" (بما يعني ان الراي الرسمي الامريكي لايزال يعتبره مهنيا حتى الان) فيجب ان تبقى.

في خصوص الاتفاق مع صندوق النقد كانت هناك اجابة ضمنية على المقترح الايطالي بالتأكيد على انه يجب التمسك بشروط اتفاق 15 اكتوبر وانه حتى توفير التمويلات الثنائية لن يسمح بتمرير الاتفاق مادام الرئيس يعرب علنا عن معارضته لها: "حصلت هذه الخطة التونسية على دعم من صندوق النقد الدولي (IMF) وبالتالي مكنت تونس من إبرام اتفاقية على مستوى الموظفين في أكتوبر 2022 بشأن حزمة دعم بقيمة 1.9 مليار دولار. كما أشار الرئيس سعيد علنًا، فقد قرر عدم المضي قدمًا في الإصلاحات الحاسمة، وبالتالي فإن البرنامج غير قادر على التقدم للحصول على موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، حتى مع تقدم الشركاء الدوليين بسخاء بأكثر من مليار دولار لتعزيز جهود الإصلاح في تونس. مع تعليق برنامج صندوق النقد الدولي هذا وما يرتبط به من التزامات المانحين، بذل المسؤولون الاقتصاديون التونسيون جهودًا للتخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك من خلال التحسينات في تحصيل الضرائب وزيادة الاقتراض المحلي.

[36] شهادة هاريس المكتوبة والسمعية متوفرة على موقع مجلس الشيوخ
https://www.foreign.senate.gov/hearings/us-policy-on-tunisia

ومع ذلك، لا يمكن لمثل هذه التدابير أن تحل محل برنامج إصلاح قوي وحل مستدام.“ وأضاف: ”إذا تم تنفيذ هذه الإصلاحات، فإنها ستدير بشكل أفضل فاتورة الأجور العامة، وتضمن جدوى الشركات المملوكة للدولة، وتستهدف لإعانات لمن هم في أمس الحاجة إليها“.

خلاصات حول افق تطور العلاقة مع صندوق النقد والافق الجيوسياسي لتونس :

عموما يمكن ان ننتهي الى الخلاصات العامة التالية :

-الاعلان الصريح في 6 افريل من قبل الرئيس رفضا ”لاتفاق الخبراء“ كان تتويجا لرفض ضمني ومستتر برزت مؤشراته للعيان في تصريحات اسابيع قليلة بعد الاتفاق خاصة منذ بدايات نوفمبر 2022. تعطل الاتفاق يرجع اساسا لامتناع الرئيس عن تنفيذ بعض شروط الاتفاق (خاصة في علاقة بخطة رفع الدعم، والتفويت في بعض المؤسسات العمومية) والتي يعتبرها ”تهديدا للسلم الاهلي“. كما يرجع في جزء منه الى تعطل التمويلات الثنائية اساسا لان الاطراف الخليجية اصبحت متشددة بنفس قدر صندوق النقد في التوجه ”الليبرالي“ للشروط التقليدية للصندوق واي تردد في تنفيذها يؤدي الى امتناع هذه الاطراف عن الالتزام بالدعم المالي. وبالتالي لا يرجع التعطل في الاتفاق الى رفض سياسي غربي بما في ذلك من قبل واشنطن على قاعدة التبرم من التمشي السياسي الذي يميل الى الاوتوقراطية لقيس سعيد. في المقابل سنرى ان كان العامل الجيوسياسي الاكثر تأثيرا في مسارات المفاوضات، اذ سيتبين ذلك ان تم تنقيح بعض الشروط ”الليبرالية“ لاتفاق الخبراء تحت ضغط اوروبي (ايطالي بدرجة اولى وفرنسي بدرجة ثانية). مهم الإشارة أيضا ان رفض الرئيس لشروط اتفاق 15 أكتوبر تلقى تفهما حتى من قبل بعض الأوساط الغربية والتي تعتبر مثله ان الاتفاق يمكن ان يعمق حالة الاحتقان الاجتماعي ومن ثمة أيضا انفلات الهجرة غير النظامية[37].

[37] هذا مثلا راي الباحثة في ”المجلس الاطلنطي“ في موقع Alissa Pavia فورين بوليسي
https://foreignpolicy.com/2023/04/19/tunisia-imf-loan-bailout-deal-economy-saied/

اجاب صندوق النقد كادارة وجهاز تقني عبر تصريحات جهاد ازعور،[38] ثم تصريحات مديرة الصندوق على خطاب 6 افريل وخاصة نقطة الاملاءات.[39] ومن الواضح ان هناك اصرارا من قبل ادارة صندوق النقد على نفس الشروط اي تراجع دور الدولة ودور اكثر حيوية للقاطع الخاص مع التنصيص على نقطتي اصلاح الدعم واعادة هيكلة المؤسسات العمومية، والتأكيد ان "برنامج الاصلاحات" هو من انجاز الحكومة التونسية وليس مفروضا من قبل صندوق النقد. مديرة الصندوق بدت أكثر ميلا للحديث عن حل وسط عبر الاشارة الى انها تعمل على "تقريب وجهات النظر" واشارتها ايضا الى اهمية العامل الاجتماعي مع التنصيص على انه ليس من نية الصندوق "تهديد الاستقرار" في محاولة لطمأنة الرئيس. لكنها اشارت ايضا الى ان ما عطل الافتاق "خطوة وحيدة متبقية" في تلميح الى رفض الرئيس الامضاء على تنقيح قانون المؤسسات العمومية وموضوع الدعم. بمعنى ان التعطيل مصدره تونسي وليس الصندوق. يبقى ان هذا الرد من الاداريين والتقنيين يبدو مسارا موازيا لمسار اخر يهم اعضاء مجلس الادارة اي ممثلي الدول (G-7) خاصة دول والذي يمكن ان يكون فيه العامل الجيوسياسي اكثر اهمية من بقية العوامل (التقني-الاقتصادي والسياسي). للاشارة فان الممثل الرئيسي للوفد التونسي في "اجتماعات الربيع" في افريل 2022 اي وزير الاقتصاد سمير سعيد تمسك بتبني "برنامج الاصلاح" وايضا بخيار الاتفاق مع صندوق النقد، دون الاعلان على طلب تنقيحات عليه، على الاقل بشكل رسمي.

38 https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/408455/%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D8%B2%D8%B9%D9%88%D8%B1-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%A3%D9%8A-%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA

39 https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/408769/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9

-لا يعكس رفض قيس سعيد "لاتفاق الخبراء" رفضا، حتى الان على الاقل، للتفاوض مع صندوق النقد. من الواضح انه اختار منذ تشكيل حكومة بودن فريقا تقنيا للتفاوض يؤمن بان الخطة الوحيدة القائمة هي اتفاق مع صندوق النقد، فريقا يرتكز خاصة على الثلاثي: الوزيرين في الحكومة سمير سعيد وسهام نمصية ومحافظ البنك المركزي مروان العباسي. لم يهتم قيس سعيد باتفاق صندوق النقد بشكل جدي الا اثر بروز تفاصيله اي بعد امضاء اتفاق الخبراء منتصف أكتوبر، كأنه لم يكن مواكبا لمسار المفاوضات اصلا، والذي استمر عبر حكومته لحوالي العام. ولم يشكل فريقا استشاريا اقتصاديا بما في ذلك ممن يؤمنون ببدائل عن صندوق النقد مثل الدكتور عبد الجليل البدوي. وهو ما يحيلنا الى ان مشكل الرئيس مع صندوق النقد لا يبدو مبدئيا بقدر ما هو تكتيكي اي مدى تهديده للوضع السياسي واستقرار الحكم، وخاصة لامكانية تهديد خريطة الطريق السياسية التي تبدو الاولوية الرئيسية "لقيس سعيد خاصة مسألة ارساء "النظام القاعدي.

-الجهود الإيطالية لا تبدو ناجحة حتى الان (اخر شهر افريل). من المرجح ان هناك ترددا وليس رفضا اوروبيا للعرض الايطالي، وهو ما يفسر تجنب بروكسال هذه المرة عبر مفوض الخارجية الاوروبي جوزيب بوريل القيام باي تصريحات علنية مثلما فعل في 20 مارس. هذا التردد الاوروبي القادم على الارجح من قبل الثنائي الاقوى اي برلين وباريس يمكن ان يكون له تفسيرات مختلفة. التردد الالماني يرجع ربما الى انها ليست في معرض تهديد المهاجرين بنفس القدر الذي تواجهه روما وباريس، ومن ثمة ربما هم بانتظار تطورات الهجرة غير النظامية في شهر ماي لحسم موقفهم. التردد الفرنسي يمكن ان يعود الى تبرم باريس من قيادة ايطاليا لجهود الوساطة واللوبيينغ بما يجعلها اقل تأثيرا في محيط نفوذ تقليدي في شمال افريقيا وفي محل منافسة ايطالية متزايدة. هذا التردد الاوروبي ربما حفز اكثر الطرف الامريكي لاعلان موقف يرفض اي اتفاق بدون اعلان الرئيس تبني واضح للاصلاحات .

-سبب اخر لعدم نجاح الجهود الإيطالية حتى الان ان هناك قناعة جدية لدى اغلب الاطراف الغربية ان السلطات التونسية ستبقى في مواجهة تهديدات قوية للمالية العمومية وايضا امكانية توتر اجتماعي (ومن ثمة انفلات الهجرة غير النظامية) ان لم تبدأ بسرعة في الاصلاحات، وان تأجيلها مقابل الحصول على دفعة اولى من القرض مثلما تطلب روما لن يحل المشكل بل ربما يعقده من خلال منح الرئيس قيس سعيد فرصة للتمسك والتشبث لرفضه الاصلاحات المطلوبة والتي يعتبرها "املاءات". ربما ترى هذه الاطراف ان الفرصة الحالية للاصلاحات لا يمكن ان تتكرر ومن ثمة من الضروري الضغط اكثر من اجل تمريرها. النائب كريس مورفي نقل تقريبا هذا التوجه في حواره مع "معهد السلام" منذ اسبوعين، نقلا عن الادارة الامريكية. وهذا يعني اننا لسنا بصدد تردد بل رفض للعرض الايطالي وبالتالي الضغط من اجل ان يلتمز الرئيس باتفاق 15 اكتوبر .

-رغم ذلك على المدى القصير تبدو الوساطة الايطالية واللوبيينغ الذي تقوده الحكومة الايطالية لدى الاوساط الغربية والخليجية مدخلا ممكنا الى توافق غربي يمكن ان يخفف بعض الشروط خاصة بذريعة "التضخم المستورد". من المهم الاشارة الى ان تصريحات وزير الخارجية الايطالي[40] بمناسبة زيارة نظيره التونسي منتصف افريل لم تعلق على تصريحات الرئيس قيس سعيد بل تشبثت بضرورة منح تونس القسط الاول من القرض بدون شروط. هنا يوجد وعي متزايد باهمية ورقة "الهجرة غير النظامية" لدى الحكومة التونسية بوصفها وسيلة ضغط اساسية على مجمل الطرف الاوروبي وليس فقط الايطالي. في المقابل سيتوضح اتجاه الريح الغربية عندما ستقوم رئيسة الوزراء الإيطالية بزيارتها المرتقبة إلى تونس الارجح في شهر ماي والتي من المتوقع ان تحمل معها حزمة الشروط الدقيقة التي يجب على السلطات التونسية تنفيذها وستمثل على الأرجح في ذلك موقفًا أوروبيًا موحدًا، حيث أن التوافق الإيطالي الفرنسي بعد اللقاء الأخير بين ماكرون وميلوني هو دليل على أن روما لم تعد تتكلم بمفردها بل بشكل متناغم مع البقية خاصة الغريمة باريس.

-سيناريو تحصل منظومة الرئيس قيس سعيد على دعم مالي تبدو الاكثر ترجيحا ويمكن ان يتم ذلك في سياق تصور جيوسياسي عام يتم التوافق عليه من قبل الاطراف الغربية وربما بدعم خليجي حول تمرير بعض الاصلاحات (ربما تنقيح قانون المؤسسات العمومية وخطة اطول زمنيا في رفع تدريجي للدعم مع التركيز على تطيور شبكة الطقات المتجددة) في سياق توفير الحد الادنى من الضمانات لعدم انهيار الوضع الاجتماعي وانفلات الهجرة غير النظامية مع ضمان اقامة انتخابات رئاسية سنة 2024، بما يمكن من خلق حركية سياسية واحتمال تغيير في اعلى هرم السلطة عبر الانتخابات.

-على المدى الطويل نحن ازاء اتجاه بطيئ لكن ثابت وعميق لتغير جذري في المشهد الاقتصادي الدولي يتجه نحو انزياح المركز من الاطار الغربي التقليدي الى دول الجنوب خاصة الكتل الديمغرافية الكبرى. مؤسسة"Goldman Sachs"التي سبق ان توقعت بداية القرن الجديد اتجاها تصاعديا لدول "البريكس" بقيادة الصين، اصدرت نهاية سنة 2022 تقريرا استشرافيا جديدا بعنوان "الطريق الى 2075" يؤكد على اولوية العلاقة بين الديمغرافيا والنمو الاقتصادي في تحديد الاقتصاديات الصاعدة، لتصبح اقتصاديات مثل اندونيسيا و مصر و نيجيريا لى جانب دول"لبريكس" مرشحة لمواقع متقدمة في افق الخمسين سنة القادمة[41].

[40] https://www.nytimes.com/2023/04/05/world/africa/tunisia-europe-migration.html

[41] تقرير "الطريق الى 2075"، منشور على موقع "غولدمان ساكس" بتاريخ 8 ديسمبر 2022
https://www.goldmansachs.com/insights/pages/the-path-to-2075-slower-global-growth-but-convergence-remains-intact.html

بهذا المعنى تبدو تونس استراتيجيًا معنية اكثر من اي وقت مضى بالاندماج في اقليمها، اي بالأساس بالمساهمة في تأسيس إقليم مغاربي بكتلة ديمغرافية معتبرة وبموارد متنوعة. سيكون ذلك هو الأفق الاستراتيجي في العقود القادمة، في ظل صعود الكتل الديمغرافية الضخمة. وربما حينها تتشكل خريطة دولية مختلفة تسمح بتموقع جديد إن اقتضت المصلحة، أما في الافق القريب أو المتوسط المنظور فمن الصعب أن توجد لا من حيث حقائق الجغرافيا ولا والمصالح إمكانية لأي تموقع آخر استراتيجيًا خارج الحلف الغربي. ان كانت بعض الاقتصاديات المجاورة لتونس تتمتع بمجال مناورة نابع من قدراتها النفطية (ليبيا) او الغازية (الجزائر) سمح لها في الماضي (الحرب الباردة) و يسمح لها الان بالتحرك استراتيجيا نحو الشرق وبالتالي التقوقع والقفز على مسافات الجغرافيا، فان تونس لا تمتلك نفس وسائل المناورة وتحتاج من اجل البقاء والديمومة الارتباط بالشبكات التجارية واللوجيستية المتعلقة مباشرة باقليمها المتوسطي، الذي لا يزال تحت هيمنة غربية. من هذه الزاوية لا يزال قيس سعيد عمليا، بعيدا عن النزعات الخطابية، في ذات السياسات البورقيبية التقليدية.

طارق الكحلاوي

أفريل 2023